

خطاب عرض وارتباط لمراجعته
القوائم المالية
للعام المالي ٢٠٢٣ م
مقدم الي
جمعية التنمية الاهلية بالمجاردة

التاريخ: ٢٠٢٣/٠٨/١٦

الرقم: ٢٠٢٣٠٨١٦٠٠١

المحترمين

الموقر

السادة / جمعية التنمية الاهلية بالمجاردة

عناية سعادة / رئيس مجلس الادارة

الموضوع: خطاب عرض وارتباط لمراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م.

١- هدف ونطاق المراجعة :-

لقد طلبتم أن نقوم بمراجعة القوائم المالية والتي تشمل قائمة المركز المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م وقائمة الانشطة، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصات بالسياسات المحاسبية المهمة. ويسعدنا أن نؤكد لكم بخطابنا هذا قبولنا وتفهمنا لارتباط المراجعة المطلوب منا.

وتتمثل اهداف المراجعة في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائما تحريف جوهري متي كان موجودا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

٢- مسؤوليات المراجع :- (تتبع)

سوف نقوم بالمراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية. وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني، ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لهذه المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لان الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- التوصل الي فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للجمعية، ومع ذلك فإننا سنقوم بإبلاغكم كتابة بشأن ما سنكتشفه خلال المراجعة من أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية.

٢- مسؤوليات المراجع :- (تتمة)

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بها التي ادتها الادارة.
 - تقويم مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الجمعية على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، يتم تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المؤسسة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- وبسبب القيود الملازمة للمراجعة بالإضافة إلى القيود الملازمة للرقابة الداخلية فإنه يوجد خطر لا يمكن تفاديه. وهو أن بعض التحريفات الجوهرية قد لا يتم اكتشافها، حتى ولو تم التخطيط والتنفيذ الصحيح للمراجعة وفقاً لمعايير المراجعة.

٣- مسؤوليات الإدارة :-

- تقوم مراجعتنا على أساس أن (الإدارة والمكلفين بالحوكمة حيثما يكون مناسباً) يقرون بعلمهم ويفهمون بأنهم يتحملون مسؤولية:
- أ. الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم المعتمدة في المملكة العربية السعودية
 - ب. الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية ، لتمكنها من إعداد القوائم المالية خالية من تحريف جوهري ، سواء بسبب غش أو خطأ.
 - ت. تمكيننا مما يلي :
- i. الوصول إلى جميع المعلومات التي تدرك الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات والوثائق والأمور الأخرى.
 - ii. المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة.
 - iii. الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل الجمعية، ممن نرى ضرورة الحصول منهم على أدلة مراجعة.
- وكجزء من أعمال مراجعتنا، سوف نطلب من (الإدارة والمكلفين بالحوكمة - حيثما يكون مناسباً) مصادقة مكتوبة فيما يتعلق بالإفادات المعدة لنا المرتبطة بالمراجعة.
- ونتطلع إلى التعاون التام من قبلكم ، أثناء المراجعة.

٤- امور اخرى:-

- ١- سيتم تحميلكم بأية مصاريف اضافية مباشرة نقوم بدفعها نيابة عنكم .
- ٢- سيتم تحميلكم بأتعاب اضافية نتيجة اية اعمال اضافية تطلبونها خارجة عن نطاق العمل الوارد اعلاه.
- ٣- إن اوراق العمل هي ملكنا الخاص وستكون موجود دائمة في مكتبنا لاطلاعكم على اية بيانات تطلبونها خلال اوقات الدوام الرسمية.
- ٤- سيتم اصدار تقرير عن القوائم المالية بعدد ٣ نسخ باللغة العربية .

٥- الأتعاب المهنية :-

وفقا لعدد الساعات التي تم تقديرها لمراجعة القوائم المالية للمنشأة سوف تكون أتعابنا التي نتقاضاها وفقا للجدول التالي :

نوع الخدمة	الأتعاب	طريقة الدفع
• مراجعته وتدقيق القوائم المالية للعام المالي ٢٠٢٣	٤,٠٠٠ ريال	
• يضاف ١٥% ضريبة قيمة مضافة	٦٠٠ ريال	
• الإجمالي	٤,٦٠٠ ريال	

يتم السداد ٥٠% دفعة مقدمة والمتبقي بعد اعتمادكم مسودة القوائم المالية للإصدار.

يتم السداد بشيك باسم شركة خالد سلطان الرويس وشريكه محاسبون ومراجعون قانونيون أو بتحويل بنكي حسابنا ببنك الرياض - فرع المحمدية - رقم الأيبان (SAY٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٢٤٢٠٨٩٩٩٩٩٩٤٠)

وفي حالة موافقتكم على ما جاء بعالية نأمل التكرم بالتوقيع على نسخة منه و ختمها و إعادة نسخة لنا حيث يعد ذلك بمثابة عقد ارتباط على طبيعة عملية المراجعة و تحديد الأتعاب و آية سدادها لنا .

٦- القبول والتعميد :-

خاص بالجمعية :

تم العلم والقبول عن الجمعية جمعية التنمية الاهلية بالمجاردة

الاسم: عبد الله علي صغير الشهري

التوقيع:

الختم:

شركة خالد سلطان الرويس وشريكه

عبد الرحمن بن عبد الله الرويس

ترخيص رقم (٨٨٣)

شركة خالد سلطان الرويس وشريكه
محاسبون ومراجعون قانونيون
سجل مهني رقم ٧٢٥/١١/٣٢٣
ALMUTAWAIS & PARTNERS
Certified Accountants
& Auditors

